المانيا الاتحادية :

هلموت كول

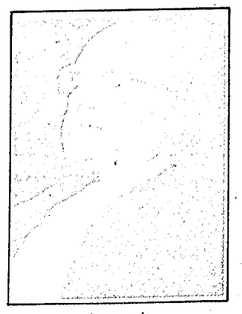

شميت

هاذا بعد انتخابات هامبورغ المحلية ؟

جرت العادة في عموم بلدان اوروبا الغربية على اعطاء اية حكومة جديدة مهلة لا تقل عن مائة يوم، ومن ثم يبدا بعدها كشف الحساب. الا ان حكومة المستشار هيلموت كول خرجت عن هذا التقليد، فحسابها بدأ حتى قبل انقضاء هذه المهلة. والامر في ذلك يعود لسببين اثنين، اولهما: الازمة الاقتصادية التي تتفاقم يوما بعد يوم وتلف بخناق المواطنين الالمان الذين يطالبون بحلول سريعة، خصوصا وان المستشار الجديد لا يترك مناسبة دون الاشارة الى اسبابها التي ترجع في رأيه الى اوضاع داخلية، يأتي في مقدمتها فشل الاشتراكيين الديمقراطيين على حلها، والآن استلم حزبه – الحزب الديمقراطي المسيحي – السلطة، فلماذا لا يسعى باتجاه النفاذ – ولو جزئيا – منها؟. اما السبب الثاني فيتمثل في نتائج الانتخابات المحلية في هامبورغ، التي اسفرت عن فوز ساحق للحزب الاشتراكي الديمقراطي، فيما اعتبرتها اوساط لمراقبين انذاراً قاسياً مصوباً نحو المستشار الجديد.

رغم هذه اوتلك من الاوضاع التي وجد فيها المستشار نفسه، وبصفة خاصة تلك الاجراءات التي اثارت مزيدا قالت خط في صفوف الجماهير العريضة قبل موعد ليس لها العامة التي ستجري في ٦ آذار (مارس) بزيارة للمغ ها ليست كافية لوحدها الى الذهاب في القول، ميتران فيها تراكي الديمقراطي الذي سجل حضوراً كبيراً في الجولة الاولى لكي يقال انه امتلك الكرة، ففوزه النسبي في انتخابات هامبورغ المحلية، رافقه فشل نسبي على جبهة التحالفات.

اما الحزب الديمقراطي المسيحي الذي يسيطر على نصف المقاعد في الحكومة الجديدة، يمثل الآن اقوى قوة منفردة في المانيا الاتحادية، وليس من المستبعد ان يتمكن من قيادة ائتلاف حاكم جديد بعد الانتخابات النيابية العامة حتى اذا مني حلفاءه الديمقراطيين الاحرار بهزيمة جديدة. الا ان ما يشغل هيلموت كول راهنا هو وضعية الحكومة التي اذا ما ضعفت ستعزز ولا شك حملة فوغل الانتخابية. هذا بالتحديد، اكثر ما يخشاه المستشار الجديد.

ويتسأل الرأي العام الالماني حالياً عن البرنامج الحكومي للديمقراطيين المسيحيين، بعين تملؤها الريبة، والى بعض القرارات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي التي اتخذتها حكومة كول، كزيادة بدلات ايجار المساكن الخاصة ووقف المنح المالية الى الطلبة وحولتها الى قروض، ومشروع تجميد اجور العمال لمدة ستة اشهر مقبلة، والبحث في رفع الحد الأعلى من الضرائب التصاعدية البالغ حاليا ٥٦ في المئة. فاذا لم يستطع كول محو الانطباع الذي مفاده بان حكومته ليست اكثر من مجرد حكومة انتقالية، فسيجد صعوبة بالغة في جهوده الرامية الى احداث تحول في السياسيات الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين ما يؤشر على ذلك المخاوف التي عكستها اوساط رجال الاعمال والتي دعا بعضها الى التوقف كليا عن الاستثمارات في القطاع الصناعي الى ما بعد اجراء الانتخابات العامة، الامر الذي اضطر وزير العمل بلوم الذي ينتمي الى الحزب الديمقراطي المسيحي من القول انه حان الأوان لان يتخلص رجال الاعمال من « بلادتهم »، وان يباشروا القيام بالاستثمارات لاعادة الحياة الى الاقتصاد، اذ « انه لا يجوز ان نطالب النقابات بالتريث والتواضع اثناء المفاوضات على مشاريع جديدة تقتضي المزيد من المغامرة ». اضافة الى ذلك كله، فان التقارير المتوافرة تفتح باب التشاؤم على مصراعيه، فهي تؤكد على ان نسبة النمو في الانتاج القومي الاجمالي لا تتجاوز واحد في المئة، كما ان عدد العاطلين عن العمل سيصل الى ٢,٢٥ مليون شخص خلال العام الحالي، وهو اعلى معدل عرفته المانيا منذ التوقيع على معاهدة « بروتون وودز » الخاصة باقامة نظام نقدي عالمي عام ١٩٤٤. ومن هنا، فان الحزب الاشتراكي الديمقراطي شن حملة واسعة النطاق على الحكومة، اتهمها مجددا بانها حكومة « رأس المال »، وبمحاولة الحد من الازمة الاقتصادية من خلال عصر العمال وذوي الدخول المحدودة.

ثمة مشكلات معقدة اخرى تواجه تحركات المستشار الجديد على صعيد السياسة الخارجية لبون، فهو من جهة يحاول ان يرسي تفاهماً من نوع جديد من العلاقات مع الاتحاد السوفياتي يختلف عما اعتمده سلفه هيلموت شميت، كما انه من جهة اخرى، كرس عودة علاقات « الشراكة » مع الولايات المتحدة بتأييده المطلق قرار شمال الاطلسي القاضي بتركيز صواريخ « كروز » و « بيرشينغ » الاميركية على الاراضي الالمانية قبل نهاية العام الحالي، اذا لم تسفر المباحثات الجارية في جنيف عن تسوية لتلك المسألة. بيد ان الملفت للنظر حقا، توجه حكومة كول الى الناخب الالماني ويدها على قلبها من التصريحات التي اطلقها الاشتراكي الديمقراطي فوغل التي من شأنها التخلي عن مقولات الامن الاوروبي وبرامج اعادة التسلح التي اقرها حلف شمال الاطلسي وهي على اية حال اضعاف لموقف الموفد الاميركي المفاوض في جنيف (!!):

من هنا، فان الاشتراكيين الديمقراطيين وجدوها فرصة سانحة امامهم لشن حملة عنيفة على سياسة الحكومة المتعلقة بنزع السلاح ونصب الصواريخ متوسطة المدى، خاصة وانهم يتوجهون في ذلك الى دعم حركات السلام التي عبرت عن نفسها في التظاهرات الحاشدة التي جرت في عموم البلاد احتجاجا على سباق التسلح. وفي ضوء ذلك، وفي انتظار ان تحدد الانتخابات العامة المقبلة اي البرنامجين المتصارعين سيسود، ومع صبر الناخب الالماني الى ان يأتي الفرج بمفتاح الحل، إنْ لم يكن لشيء فلكي يستطيع ان ينام « في هدوء... » على الاقل!

نبيل حيدري

تصاعد العمليات العسكرية للثوار في السلفادور

مقاتل من السلفادور

اعتبر الرئيس الاميركي رونالد ريغان، ان حسم امر قوات جبهة فرابوندومارتي للتحرير الوطني « يجب ان يعطى الاولوية القصوى »، ثم عهد الى اتخاذ سلسلة من الاجراءات الآيلة الى تحقيق هذه الرغبة. فبعد التصريحات الكلامية العنيفة ضد الثوار السلفادوريين بلغ التصعيد ذروته باسلوب يتماشى وسياسة « حافة الحرب »، التي كانت خطة التدخل العسكري العلني ضد السلفادور، التي وافق عليها ريغان نفسه، احد ابرز بنودها تصفية الثوار، الا انها باءت بالفشل. بعد ذلك، واستكمالًا لعملية احكام الطوق، اتخذ الدور الاميركي اكثر من شكل: تدخل عسكري من خلال زيادة عدد الخبراء والمستشارين العسكريين، انطلاقا من مقولة اساسية لدى الادارة الاميركية تقول « ان المعركة الحاسمة في السلفادور هي المعركة في اميركا الوسطى ككل ». كما اتخذت الحملة اسلوب الدعم السياسي والاعلامي الى حكومة الفارومغانا، التي ترتكز على محاولة تصوير الحرب الدائرة رحاها في السلفادور، على انها ناجمة عن تدخل كوبا ونيكاراغوا، وتؤلف نوعا من التوسع السوفياتي الذي يحاول ان يفتح ثلماً جديداً في قارة اميركا اللاتينية!. ففي كتابها الابيض المعنون « التدخل الشيوعي في السلفادور » ركزت الخارجية الامريكية على الدور المركزي الذي تنهض به كوبا وبلدان اخرى في عملية التوحيد السياسي والتأطير والتسليح العسكري لقوات الثورة في السلفادور من جهة، وان الثورة في السلفادور تحولت تدريجيا الى حالة جديدة من العدوان المسلح غير المباشر من جانب القوى الشيوعية، التي تفعل ذلك من خلال كوبا ضد بلد صغير من بلدان العالم الثالث من جهة اخرى. كما ان كوبا والاتحاد السوفياتي وبلداناً اشتراكية اخرى تقوم، بصورة واضحة، بعمل سري متناسق للاطاحة بالحكومة الحالية في السلفادور « وفرض نظام شيوعي غير مدعوم شعبيا محليا » من جهة ثالثة.

بيد ان الكتاب الابيض يقع في مغالطة واضحة وبسيطة للحقائق السياسية والاجتماعية في السلفادور، مفادها ان المطالب المشروعة للفلاحين الفقراء الذين يشكلون نسبة ٦٥ في المئة معظمهم دون ارض، او اية حماية اجتماعية او امنية، وتتجمد اجور العمال في المدن على رغم تكاليف المعيشة، وتمكمه ١٤ عائلة مالكة وتهيمن على السلطة قيادة عسكرية فاشية وارتفاع نسبة الاغتيالات السياسية التي تقوم المنظمات اليمينية والحرس الوطني في تنفيذها بحيث سجلت الاوساط الاعلامية نسبة بلغت ١٠٠ قتيل في الشهر الواحد، فلا ريب اذا من ايجاد العلاقات البديهية بين الطبيعة القمعية للنظام وعدم المساواة الاجتماعية وتصاعد حرب الثوار.

فرغم الحصار المضروب حولهم وعدم وصول مؤن كافية، بعد ان اغلق رجال المارينز الاميركيون آخر منفذ يمد منه باتجاه نيكاراغوا، الا ان لغة الوقائع المتمثلة في الانتصارات التي سجلها الثوار مؤخرا تؤكد بدون ادنى شك عدم امكانية الطغمة العسكرية الحاكمة من تثبيت ركائز حكمها والغوص كسلفها في الرمال المتحركة لسياسة تصعيد القمع. وتشير الاحداث التي شهدتها السلفادور في الاسبوع الماضي، الى قيام الثوار بالاستيلاء على محطة اذاعية في قلب العاصمة سان سلفادور، واذاعوا عبرها بيانا عن اهداف هجومهم الاخير الذي بدأ في مطلع كانون الثاني (يناير) الماضي، حيث تمكنوا بمساعدة الجماهير الملتفة حولهم من ابادة الحامية الحكومية واسر افرادها.

من الجهة المقابلة يتضح عجز الحكم العسكري في تثبيت سلطته، حيث انعكس ايضاً في تبلور الازمة داخل الجهاز العسكري الحاكم، الناجمة عن تمرد احد قادة الاقاليم بسبب نزاعه مع وزير الدفاع الجنرال خوزيه غيرمو غارسيا، فقد طالب الكولونيل سيغفريدو بيريز باقالة الاخير عن منصبه واتهمه « بالفساد » وبسبب « طريقته في معالجة حرب حكومته ضد الثوار خلال الاعوام الثلاثة الماضية ».

وبالفعل، فمنذ آذار (مارس) من العام الماضي قامت القوات الحكومية السلفادورية بهجمات واسعة في مقاطعات الشمال وعلى امتداد الحدود مع الهندوراس، الا انها اخفقت في تحقيق الاهداف المرسومة لها، ولم تستطع العمليات العسكرية الواسعة على اجبار ثوار جبهة فرابوندومارتي للتحرير الوطني على مغادرة المقاطعات التي يتواجدون فيها، باستثناء فترات محدودة من الزمن. ولذلك اقتصرت سيطرة القوات النظامية على المراكز الرئيسية دون نجاح يذكر في « خنق البؤر الثورية » كما توقع وزير الدفاع غارسيا، على العكس من ذلك تماما فقد امتد نفوذ الثوار الى قرى ومقاطعات اخرى، واستطاعوا فتح جبهات جديدة في شرق ووسط البلاد، بحيث اصبحوا يسيطرون بصورة فعلية على نحو ثلث البلاد واكثر من خمس المناطق الريفية.

لقد دفع تصاعد العمليات العسكرية للثوار، تسليم واشنطن بوهن حلفائها وليس من خيار امامها الا القبول بالتفاوض او استمرار المواجهة وتقرير التدخل العسكري بصورة اكبر.